لـــرقام جميلة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر

التكامل الاقتصادي العربي
مجالاته ومعوقاته وسبل نجاحه

ملخص:

تشهد الساحة الدولية نشاطا واسع النطاق على صعيد تنامي التكتلات الاقتصادية وبروز المتغيرات الاقتصادية؛ وتمثل التكتلات الدولية أقوى التحديات لتعزيز قدرات الدول التفاوضية والمنافسة في النظام الاقتصادي العالمي.

والواقع، كل دول العالم، سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية، تتوجه إلى التكامل الاقتصادي لمواجهة التحديات التي تفرضها الظروف الاقتصادية الراهنة.

وأصبح لزاما على الدول العربية السعي نحو التكامل الاقتصادي، أكثر من السابق.

تستهدف هذه الورقة، دراسة أهمية التكامل الاقتصادي من خلال الاتفاقيات المبرمة بين الأقطار العربية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية التي تطمح إليها.

Résumé :

Les mutations économiques qui se déroulent à l'échelle internationale créent une dynamique qui touche tous les pays et conduisent à poser une stratégie précise pour relever les défis imposés par la conjoncture socio-économique mondiale.

Cet article a pour objectif de traiter l'importance de l'intégration économique à travers les accords qui ont été signés entre les pays arabes.

تمهيـــد:

مع مطلع هذا القرن، تشهد بلدان العالم جملة من المتغيرات الدولية التي لا يمكن صرف النظر عنها، ولقد أضحت أغلب الدول سواء كانت متقدمة أو نامية تنطوي تحت لواء تكتل إقليمي، وأبرز هذه التكتلات :الاتحاد الأوروبيUE، NAFTA، وأيضا تكتل دول آسيا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN، إلى جانب نوع آخر من تجمعات في شكل شراكات كما هو الحال مشروع شرق أوسطي الذي تتزعمه الولايات المتحدة، ومشروع آخر "الأورو متوسطي" بزعامة الاتحاد الأوروبي، وكلاهما يهدفان إلى بسط النفوذ والهيمنة على الاقتصاديات العربية. ولقد أضحت الأقطار العربية عرضة إلى ضغوط مكثفة للإسراع في عملية اندماج اقتصادياتها ضمن الاقتصاد الرأسمالي العالمي، مما جعلها هدفا لأطماع قوي الاحتكارية تتنافس حولها مشاريع أوروبية وأمريكية للهيمنة عليها، بحجة رسم ملامح مستقبلها وتحديد موقعها وإيجاد مكانة لها ضمن العالم الجديد، غير أن هذين المشروعين هما وجهان لعملة واحدة. وفي خضم هذه الظروف الراهنة، يطرح موضوع التكامل الاقتصادي العربي بإلحاح وكضرورة وكخيار وحيد لمواجهة تحديات الاقتصاد العالمي.

لأجل ذلك، تستهدف هذه الورقة في البداية، معرفة الأسباب الأساسية التي تعترض مسار التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ثم الدعوة إلى حتمية تفعيل التكامل الاقتصادي قصد تقليص الآثار الناجمة عن تحرير الاقتصاديات العالمية وتنامي التكتلات الدولية...

تتناول هذه المقالة المحاور الأساسية التالية:

أولا: جهود الدول العربية في مجال التكامل الاقتصادي.

ثانيا: الأسباب التي تعترض مسار هذا التكامل.

ثالثا: سبل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

أولا – جهود الدول العربية في مجال التكامل الاقتصادي:

يعرّف التكامل الاقتصادي على أنه :"كيان قانوني يجمع بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه الاتفاق على التقليل أو إزالة قدر معين من الحواجز على التجارة فيما بينها، داخل إطار علاقات اقتصادية متكافئة وخلق مصالح اقتصادية ومنافع مشتركة وصولا إلى وحدة اقتصادية "[1]

لقد بدأت الجهود الرامية إلى التطلع نحو التكامل الاقتصادي، منذ تأسيس جامعة الدول العربيةعام1945م، وانبثقت عنها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون (1950) واتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت(1953) واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية(1962)؛ وقد استهدفت حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع وممارسة النشاط الاقتصادي

وكذلك تنسيق السياسات الاقتصادية ووضع البرامج المشتركة؛ وتلاها في1964 إنشاء السوق العربية المشتركة، والاتفاقية الموحدة لاستثمار ورؤوس الأموال العربية في الدول العربية(1980)كما صدرت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في 1981 التي تضم جملة من المبادئ المهمة لإنجاح أي مشروع للتكامل الاقتصادي.

وتوالت سلسلة من الاتفاقيات التي تدخل في إطار التنسيق و التعاون بين الأقطار العربية ؛لكنها باءت بالفشل، أو بالأحرى كانت النتائج محدودة مقارنة بالأهداف المرجوة وبطموحات الشعب العربي. يرجع السبب في ذلك، إلى غياب الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات من جهة وضعف البنى التجارية والتحتية من جهة أخرى فضلا عن سيطرة العلاقات السياسية[2] على مجرى الحياة الاقتصادية على الصعيد العربي[3].

وتواصلت جهود الدول العربية في مسيرة التكامل الاقتصادي، بالإعلان عن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام1997، والتي دخلت حيز التطبيق عام 1998. وتعد هذه الأخيرة لبنة أساسية في مسار التكامل العربي، ويتميز البرنامج التنفيذي لهذه الاتفاقية بأنه يتماشى والأحكام الواردة في منظمة التجارة العالمية وكذلك تستند هذه الاتفاقية على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وتهدف أساسا هذه الاتفاقية إلى تحرير التبادل التجاري بين الأقطار العربية الأعضاء في هذه المنطقة لكي يتسنى تحقيق في المرحلة الموالية سوق عربية مشتركة. قد بلغ عدد الدول المنضمة إلى هذه الاتفاقية 17 دولة عربية[4].

وتم عام 2006 تطبيق التعريفة الجمركية الصفرية[5] على السلع المستوردة من الدول الأعضاء بالمنطقة، وبالتالي الوصول إلى تعريفة جمركية صفرية بالنسبة للسلع ذات المنشأ العربي (صناعية وزراعية). وفيما يتعلق بتطبيق التخفيض الجمركي السنوي على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل الممنوح للدول العربية الأقل نموا للفترة (2005-2010) فقد تم إيداع الجمهورية اليمنية للبلاغ المتعلق بتطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وبنسبة 16% سنوياً ابتداء من 2005/1/1.كما تم إيداع جمهورية السودان للبلاغ المتعلق بتطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ابتداء من 2006/1/1 وبنسبة 20% سنوياً وذلك تنفيذا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمتعلق بالموافقة على تعديل قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1444 بتاريخ 2002/9/12بتطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل لجمهورية السودان ليكون التخفيض بنسبة 20% سنوياً ابتداءً من 2006/1/1.

ومما لاشك فيه، أن التحولات الراهنة تشكل حافزا قويا لدفع الدول العربية نحو تحقيق العمل الاقتصادي العربي المشترك؛وخاصة أن اقتصاديات العالم تتجه نحو التكامل الاقتصادي من أجل حصول الدول على أكبر منافع اقتصادية وتفادي النزاعات، ولاسيما منذ نشأة منظمة التجارة العالمية عام 1995م. والجدير بالإشارة أن تلك الاتفاقات تركزت أساسا على أهمية الدور الفاعل لآلية السوق وقدرتها بعد تحرير التجارة على إعادة تشكل تقسيم العمل العربي على نحو يؤدي إلى زيادة درجة التخصص لكل منها وارتفاع حجم التبادل التجاري نظرا لأن توسيع السوق يؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار.

والجدير بالذكر، أن أداء التجارة العربية البينية خلال السنوات السابقة اتسم بالارتفاع البطيء بين الأقطار العربية، وذلك بالنظر إلى البيانات الإحصائية، يتضح أن نسبة التجارة الخارجية البينية للدول العربية من إجمالي التجارة الخارجية قد بلغ 4.5% خلال السبعينات ثم تطورت إلى 6.5% خلال الثمانينات وتراوحت بين8%و10% خلال التسعينات ووصلت إلى 10.1% عام 2004 وأيضا تطور إجمالي التجارة العربية البينية من نحو 27.7 مليار دولار عام 1999 إلى 62.4 مليار دولار عام 2004 م بمعدل 18.4% سنويا خلال الفترة .

الجدول: إجمالي التجارة الخارجية البينية للدول العربية خلال 1999-2004

الوحدة: مليون دولار

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004
إجمالي التجارة	27741.9	31760.3	34340.6	41096.6	47264.5	64434.5
إجمالي التجارة	316263.5	409340.9	397770.0	416501.5	498994.2	639540.5
نسبة 2/1	8.8	7.8	8.6	9.9	9.5	10.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005

ثانيا – الأسباب التي تعترض مسار هذا التكامل:

لقد اعترضت محاولات التكامل الاقتصادي العربي العديد من العقبات المتداخلة أهمها:

– ضعف الهياكل الاقتصادية للأقطار العربية وعدم وجود قاعدة صناعية، إذ ما تزال معظم الدول ترتكز على منتوج واحد على الأكثر (النفط مثلا) إلى يومنا هذا. وبالتالي لم تستطع البلدان العربية تطوير هياكلها الاقتصادية وتنويع قواعدها الإنتاجية حتى تحد من الاختلالات الهيكلية، ؛لذا، نجد أن معدل النمو بقي منخفضا طوال العقود الخمسة المنصرمة.

– التبعية الاقتصادية للخارج، أي وجود علاقات تجارية تقليدية ووطيدة بين الأقطار العربية والدول الأوروبية على وجه الخصوص، والاعتماد على التجارة مع الدول المتقدمة بصفة أساسية، بالإضافة إلى استمرار بقاء الأقطار العربية على هامش النظام التجاري الدولي بنسبة متواضعة جدا من حجم التجارة العالمية السلعية، (بحيث تركز صادراتها على النفط).

– قلة المواصلات ولاسيما عدم الاهتمام بشبكة النقل البري الذي يربط بين أرجاء المنطقة العربية بعضها ببعض مما أعاق انتقال الأشخاص والسلع.

– الافتقار إلى وجود سلطة عليا ملزمة وإلى آليات لتنفيذ الاتفاقيات العربية.

– إلى جانب عدم استكمال بعض متطلبات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومنها عدم إقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية، وكذلك ضآلة القوة التنافسية للسلع العربية مقارنة مع الواردات المماثلة من الدول الأخرى من حيث السعر والنوعية، وحيث أن العديد من الأقطار العربية الأطراف في المنطقة مرتبطة بالاتفاقيات التجارية الدولية ولاسيما اتفاقية منظمة التجارة العالمية، فان تدفق السلع الأجنبية إلى الأسواق العربية إلى جانب السلع العربية يحد من التجارة البينية العربية ويمثل عائقا أمام تطبيق تلك الاتفاقية.

ثالثا – سبل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي:

يأتي التأكيد على إقامة التكتل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الدولية، والذي يعد من –وجهة نظري – الخيار الوحيد الذي يعزز القدرات التفاوضية للمنطقة العربية ويحقق لها جملة من المزايا والاستثناءات الواردة في الاتفاقيات الدولية ؛ولاسيما مع تنامي دور التكتلات الدولية أكثر من أي وقت مضى، وتأسيس منظمة التجارة العالمية وما تمثله هذه الأخيرة من تحديات للإنتاج العربي، ولا يمكن لبلدان العالم العربي مواجهتها بشكل منفرد.

لذا، فإن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يمثل استجابة لتصعيد دور التكتلات الاقتصادية والتي تستهدف تفعيل العمل العربي المشترك .

– إن الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاقية، من شأنه، تحقيق مكاسب جمة للدول الأعضاء إذ تؤدي إقامة هذه الاتفاقية إلى توسيع حجم السوق الداخلية للأقطار العربية وستؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، وزيادة الطاقة الإنتاجية للمشاريع القائمة كما سيعمل هذا الالتزام على تحسين الإنتاجية ورفع معدل النمو الاقتصادي.

كذلك، يؤدي توسيع السوق بفضل التكامل بين القطاعات الإنتاجية في إطار برامج التنمية إلى تعزيز التبادلات التجارية البينية وارتفاع حجم التجارة العربية مع دول خارج المنطقة؛ وأيضا، تصبح المنطقة العربية منطقة جذب الاستثمارات إليها (سواء أجنبي أو عربي).

لكن يتطلب الأمر فقط، القناعة الراسخة لدى **صناع القرار** بحتمية تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية.

فوجود هذه الأخيرة، يعد لبنة أساسية في إعادة المسار الاقتصادي العربي.

- تكثيف الجهود التنموية على الصعيد القطري والعربي، وخاصة التي تعمل على تذليل العقبات القائمة.

- الاهتمام بتطوير الهياكل القاعدية من وسائل النقل، حيث أنّ كفاءة النقل للتجارة العربية داخليا وخارجيا على مستوى دول المنطقة من الداخل وبينها وبين الدول خارجيا، تتطلب وضع إستراتيجية موحدة للنقل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وتحقيق أقل التكاليف عند نقل التجارة بين الدول العربية.

- دعوة حكومات الدول لتهيئة المناخ الاستثماري قادر على جلب رؤوس الأموال العربية لإنجاز المشاريع العربية المشتركة في عدة مجالات (التجارة وخدمات التسويق والنقل ونظم الاتصال ونظم المعلومات..)[9]

- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والنامية على حد السواء في هذا الشأن، والتي تحققت عملية التكامل الاقتصادي بها، وأيضا الاستعانة بالخبراء الاقتصاديين والمتخصصين في هذا المجال.

- والجدير بالذكر، أن مدخل التبادل التجاري يحظى بأهمية كبرى في التكامل العربي من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة عربية، ولا ينبغي أن ينظر إلى هذه الاتفاقية على أنها مجرد منطقة للتجارة فحسب، بل يجب تجاوز المدخل التجاري كله إلى المدخل التنموي، أي أنها تشكل منطقة للإنتاج المشترك أيضا، فيجب توسيع القاعدة الإنتاجية ولو في مجالات معينة، ومنطقة للسياسات المشتركة في شتى نواحي الحياة(سياسات للوحدة الاقتصادية).

ثم أن التكتلات الاقتصادية اليوم (NAFTA،LAFTA،...).كلها تمزج بين مدخل التجارة ومدخل الإنتاج ومدخل توحيد السياسات، لهذا نتساءل كيف ننمي التجارة إذا اقتصر الأمر على إلغاء القيود الجمركية؟ مثلا .

خلاصـــة:

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع التكامل الاقتصادي العربي من خلال منطقة التجارة الحرة العربية، باعتبارها حجر الأساس في طريق التكامل الاقتصادي. ويتضح أن هذا الأخير مازال يعاني من العراقيل العديدة، أبرزها: عدم الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية. غير أنه يمكن تجاوز تلك العقبات، إذا أخذت بعين الاعتبار، العوامل المساعدة على تفعيل العمل العربي المشترك من خلال:

– الالتزام بقرارات القمم العربية، وتنفيذ بنود منطقة التجارة الحرة العربية، حيث أظهرت نتائج تطبيقها على سبيل الذكر، لا الحصر: تطور إجمالي التجارة العربية البينية، ونمو حجم الاستثمارات العربية البينية. وعلى الدول العربية الالتزام بإزالة كل القيود غير الجمركية.

– تنسيق السياسات العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي، مما يوجب الربط بين التبادل التجاري والتكامل الإنتاجي العربي لاتساع حجم السوق، ولتحقيق وفورات كبيرة في الإنتاج، حيث أن اتساع نطاق السوق يُمكن من إقامة صناعات بحجم اقتصادي واستيعاب كل المنتجات.

– التنسيق بين السياسات الإنتاجية والتسويقية في الدول العربية، بحيث تتكامل فيما بينها بدلا من التنافس فيما بينها، واستغلال الميزات النسبية لرفع الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية بما يدعم القدرة التنافسية لمواجهة التكتلات الدولية الأخرى.، وأيضا إقامة المشاريع المشتركة التي تعزز مقومات التكامل الاقتصادي في الميادين الإنتاجية.

– توفير المناخ الملائم للاستثمار، وذلك بسنّ التشريعات والقوانين التي تسمح بجذب رؤوس الأموال العربية وتوظيفها محليا بدلا من تهريبها إلى الدول المتقدمة.

بالإضافة، إن التكامل الاقتصادي سيتيح للأقطار العربية، تعزيز القدرة على التفاوض مع العالم الخارجي، مما يجعلها أكثر قوة وأهمية على الصعيد الدولي، بغية تعظيم مكاسبها.

لأجل ذلك، يتعين على **صناع القرار** في البلاد العربية، الاقتناع الراسخ بحتمية التكامل الاقتصادي الذي يعتمد أساسا على تعظيم المصالح الاقتصادية العربية، وبأن الأهداف الاقتصادية للتنمية القطرية، يمكن تحقيقها بدرجة أكبر من خلال السعي نحو تحقيق الأهداف الجماعية للدول العربية. وخاصة أن التكامل الاقتصادي العربي لا تنقصه المقومات ولا الإمكانيات التي يزخر بها الوطن العربي.

الهوامش:

1- لمزيد من الإيضاح:أنظر أطروحة الدكتوراه لمقدم عبيرات: التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة جامعة الجزائر 2002

2- في تلك الآونة، تم تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية خلال قمة بغداد وما تمخض عنه من تداعيات سياسية إلى غاية 1989.

3- تم-آنذاك تأسيس الشركات المشتركة والاتحادات و المنظمات كوسائل لتحقيق التكامل الاقتصادي ومجموعة كبيرة من مؤسسات في كل التخصصات لغرض تعزيز أواصر التعاون العربي.أي أن الهياكل المؤسسية موجودة وتكرس أعمالها لتنمية التعاون فيما بين هذه الأقطار العربية، وكذلك الاتفاقيات الجماعية مثل اتحاد المغرب العربي(1989) ومجلس التعاون لدول الخليج (1981).

4- وهي:الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، وقد أجرت كل من الجزائر وموريتانيا إجراءات الانضمام إلى هذه الاتفاقية، و لم تنضم بعد كل من جيبوتي وجزر القمر والصومال.

5- تقرير الأمانة العامة حول متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2007.

6- عصام خوري: مناطق التجارة الحرة كمحفز للإصلاح الاقتصادي عن الانترنيت.

7- يحي عبد الغني أبو الفتوح: تصور مستقبلي لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي:دراسة تحليلية لمعوقاته ووسائل تحقيقه مجلة الإدارة العامة الرياض العدد الأول أبريل2002م

8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي العدد الأول السنة الخامسة والعشرون يناير - يونيو 2006.

9- عبد الوكيل أبو طالب عبد الحميد :الآثار المتوقعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الزراعة جامعة القاهرة دكتوراه 2001.